

- "ان الحكم أخذ القضية الوطنية بمقياس أمن النظام و ليس بكونها مسؤولية وطنية"
- "النظام لا يكاد يخرج من أزمته وعزلته حتى يتوجه بالقمع للحركة الوطنية"
- "فسح المجال لقواعد الحركة الوطنية المناضلة لبلورة طاقاتها النضالية، وكبح كل عوامل التآكل والأحترق الداخلي وكل عوامل الانحراف عن الخط الوطني التقدمي"

استجواب الاخ محمد البصري مع جريدة "السفير"

أجرى الاخ محمد البصري حديثا مع جريدة "السفير" اليومية، تناول من خلاله الاوضاع الراهنة التي تعيشها قضية الصحراء المغربية، في ضوء التطورات العامة في البلاد، وكذا بعض القضايا التي تهم الحركة التقدمية المغربية، والحركة الاتحادية على وجه التحديد. وفي ما يلي النص الكامل للحديث.

س: كنتم من الذين انتقدوا مبدأ تقسيم الصحراء بين المغرب وموريطانيا، والان وقد استعاد النظام القسم الذي كان من نصيب موريتانيا، فهل تعتبرون أنه قام بواجبه الوطني؟

ج: لقد حاولنا غير مرة، في تفاعلنا مع القضية الوطنية، ابراز الخطوط العريضة لتصورنا لما يجري بمنطقة المغرب العربي، أمام كل القوى الوطنية والتقدمية، سواء منها الحركة الوطنية المغربية، بما فيها الصحراويين، أو تمثيلات الشعب الجزائري حزبا ودولة، تاركين حقيقة الحكم دون أن نتألنا أوهام في التأثير على علاقته مع الاستعمار.

وبالنسبة لي سوف لن أغتر بالضجيج الاعلامي الذي يقدم الملك، وطنيا صلبا لياساوم، فالأخراج يشبه الى حد كبير باخراج السادات، بالدفع بالازمة أمام الرأي العام، بالحجم الكبير الذي يثير ردود فعل سلبية، من طرف الرأي العام المغربي، تصل به الى الاستعداد لنفض اليد، واذ ذاك يبدأ دور الاجهزة في المطالبة بنفض اليد من قضية الصحراء أمام الاعباء التي أثقلت كاهله، على كل الاصعدة.

وقد سبق له أن مارس نفس الخطة مع القضية الفلسطينية، عندما استلم قضية مساعدتها من لجنة المساندة، باسم فعالية الداعم بواسطة الدولة، وحول الدعم الشعبي التطوعي، الى فرض الضرائب على الشعب بشكل ضرائب غير مباشرة، على المواد الحيوية، وانقلبت القضية من قضية تطوعية الى غرامة قمعية، الهدف منها نزع امكانية التلاحم الذي قد يتطور الى تطوع قتالي، والاندماج في القضية على انها قضية الشعب،

فالمزايدة التي تؤدي أهدافا معاكسة هي الغاية من هذه العملية، وتقديم القضية ضحية، بواسطة فصلها عن مسارها الصحيح وعن جذورها الطبيعية. ان مثل هذه الاساليب لم تعد تنطلي على أحد. ونظرا لتشابك المواقف وتشابه المصالح بين الحكم وحلفائه على المستوى الاقليمي، كما على المستوى العربي، والافريقي، حاولت، أن أساهم في ابراز مخاطر، هذا التشابك، على الماضي، والحاضر، والمستقبل.

وان رصد الاحداث، وربطها بالمراحل الصعبة التي تجتازها القضية العربية والفلسطينية على الخصوص، كافية، للتدليل على الاصابع التي مسكت بخيوط هذه المأساة، من مختلف المواقع. وفي كل اللقاءات التي أجريتها، سابقا بليبيا، مع الرئيس معمر القذافي، وكل اخوانه المسوءولين ومع الرئيس هوارى بومدين، والقيادة الحالية بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى في الحوار مع كل المناضلين في مختلف مراكزهم، كان الحرص على ابراز مصير الشعب الموحد، بالمصير الموحد، والتذكير بالنضال والافاق التي ربطتنا في كل المراحل النضالية. ومن واجب الامانة أن أعترف على أن مشاعر كل المناضلين تشاركني هذه المخاوف، وتعبير عن استعدادها لمنع الكارثة. أكثر من هذا فان الجيل، الذي عشنا معا، أحلام الاستقلال، وآمال التحرر والتطلع نحو المستقبل، كلما التقينا، وجدنا أنفسنا أمام كارثة وطنية حقيقية، لاتبرئنا فيها مسوءولياتنا النضالية، بالاحتماء بعدم تواجدها في المواقع التقريرية للحيلولة دون الادانة، بالنظر الى المبادئ التي ناضلنا من أجلها، حيث لم يرد طوالها على الاطلاق أي احتمال، لان يصبح طرفنا، في يوم من الايام، مرغما على الوقوف وراء حكاه، لاذكاء نار الشوفينية، ضد الطرف الاخر، هذا اذا صح أن هناك طرفين.

فهل يمكن التصديق أن الصحراء التي كانت الجسر الحضاري الذي ربط المغرب العربي بعمقه الأفريقي، ستكون مقبرة لهذه القيم، بعد أن كانت مهدا لها؟ وهل يكفي ادعاء النظام بأنه بطل الوحدة الوطنية، بالامعان في تقتيل الشعب، في الشمال والجنوب وامتهانه، لالغاء وعينا لهذا الحد؟ وهل يكفي تبرير الحركة الوطنية، بأن ليس أمامها خيار آخر يعتمد وحدة الشعب بالحوار الأخوي، من أجل ارساء أسس الوحدة النضالية ضد مخطط الاستعمار، وحلفائه من جهة، وضد الانحراف الذي استهدف به بعض المسؤولين، على كل مستويات المغرب العربي، تحويل الازمة التي يعانون منها في علاقتهم مع شعوبهم، وتصديرها للصحراء، وتقديم قضية الصحراء على أنها دفاعا عن المبادئ وعلى المصلحة الخاصة للشعب؟ وإلى أي مدى نحن مسؤولون عن دفع المناضلين الصحراويين، وقد كانوا في صفوفنا معارضين لنظام مسءول عن قطع جذورهم بأهاليهم ومساكنهم بالصحراء المغربية، وبعائلاتهم التي فضلت الرجوع إلى مزارعها، بعد الضربة الاجهاضية التي وجهها النظام، بتحالف مع الاستعمارين الاسباني والفرنسي، لجيش التحرير.

ان هذه الظروف، هي، في نظري، كانت دوافع موضوعية، وهي لاشك، كانت وراء انخراط شباب، وهم أبناء جنود وضباط جيش التحرير بالجنوب، بالمعارضة: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بقناعة أن وحدة الشعب تستطيع ازالة عرقلة التحرير، وأن وحدة التراب وتحرير الصحراء، انما تمر عبر الوحدة الشعبية النضالية، وأستطيع أن أكون شاهدا اضافيا، لما هو في حكم البديهيات، أن المرحوم مصطفى الوالي عندما جاءني في الجزائر مبعوثا من طرف عنصر مسءول بالحزب، انما عرض جوهر هذه الحقيقة، وأنه في كل لقاء اتنا سواء بالجزائر، أو بطرابلس، كان الحديث يدور حول هذا الموضوع، وان محضرا للجلسات التي قابله فيها الشهيد محمد بنونة، ليس فيها غير هذه الحقيقة.

ومذكرة الوالي التي نشرت، تكون شهادة أخرى تثبت أن بلورة قضية استقلال الصحراء، انما جاءت بعد ذلك بكثير.

وفي نظري، من غير أن أقصد الاساءة لاحد، أو أتناول موضوعا خطيرا مثل موضوع الوحدة الترابية، ان عقد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي، من غير بذل الجهد الضروري

للبحث عن هوءلاء المناضلين، المنخرطين بالحزب، كان عاملا سلبيا، لعب فيه الحماس والانفعال، دورا كان فيه الحزب أحوج ما يكون إلى ضبط النفس، والاحتكام للرزانة والاعتزان، نفس الخطأ تقريبا، الذي وقفه البعض منا عندما كان للحزب مواقع في السلطة، يمكن أن يدعم منها موقف جيش التحرير، حيث، نظر هوءلاء للمشكل بمنظار آخر، هو اجتناب كل ما من شأنه، أن يرهق الميزانية، ويعطي الاولوية لغير أولوية التوظيفات المنتجة بالصناعة والفلاحة، وكان التعبير عن ذلك التوجه "عدم الاستعداد لصب الماء على الرمل، وعدم الاستعداد لادخاذ موضوع مقارعة الاستعمار، بوسائل تجاوزها العصر، كما تجاوز النظرة الرومانطيقية التي يحلم بها الاستاذ علال الفاسي" فهل اكتشاف الفوسفاط غير قناعات من كانوا، بالامس، في موقع السلطة والتقرير؟ أم أن ممارسة السلطة طبعت البعض من الحزب، بأن كل طرح لمشاكل من هذا الحجم انما يكتسي أهميته من خلال ربطه بمشروعية الدول ككل؟ وأن كل نضال لا ترضى عنه الدولة خارج عن المشروعية؟

من الصعب الجزم بالجواب السليم، وعندما يصبح اعتماد المراجعة النقدية ممكنا اذ ذاك يمكن معرفة الحقيقة.

ان الحكم، أخذ قضية الصحراء بمقياس أمن النظام، وليس كونها مسءولية وطنية. أما علاقتها بالشعب، فقد جعلها علاقة الارهاق والاستنزاف، وستارا لممارسة قمعه، اقتصاديا، وساسيا، واجتماعيا. ذلك أن تناولها في علاقته مع الشعب، يمنعه من أن يلعب فيها أي دور ايجابي. واستخدامها في علاقته مع الاحزاب، يربطها بمفهوم الاجهزة، تقدم ما يراه، هو، من خدمات، في آفاق تدويبها بالصحراء وتطويقها، حتى لا تكون مناسبة لانتعاشها السياسي. وعوض أن تجعله في تناقض مع حلفائه الاستعماريين جعل الحركة الوطنية في تناقض غريب مع حلفائها على مستوى حركات التحرير. وبذلك تحولت قضية الصحراء نفسها كقضية عادلة، إلى قضية مشكوك فيها دوليا. لانه غير مفهوم أن يقود نظام رجعي قضية عادلة. وتوجه بذلك عطف التقدميين للبحث عن العدالة في الجانب الذي يعاكس النظام المغربي. وحتى في العالم الغربي الذي انتهكته التفرقة، ويتطلع نحو الوحدة، تردد لهذا السبب.

عامل آخر أضعف موقف الحركة الوطنية هو موافقة بعض قياداتها على الزج بقضية

وطنية تهم الشعب، بالمنظمات الدولية، مسيطرة بذلك خلفية النظام الهادفة تحاشي الاصطدام مع حلفائه بالاحتكام لهذه المؤسسات عن طريق تقرير المصير الذي وافق عليه أكثر من مرة، لتأتي بعد ذلك، تزكية المساومة في اتفاقية مدريد، كحلقة اتجهت بالمشكل للزج به في أحضان الامبريالية بشقيها الاوربي والامريكي.

وان الندوة الصحفية للملك بعد ضم الداخل، حاولت تطوير أساليب المساومة، وتوسيعها، مع البوليساريو، كما مع الجزائر، ومع اسبانيا: ستة ومليوية، ومع الامريكان بمازايا الاستراتيجية التي يتوفر عليها المغرب، كموقع: العربي، الافريقي، الاطلسي والمتوسطي. وكذلك بالالتحاق مرة أخرى، بالسادات عن طريق الاستنجاد به عسكريا. ولم يعد سرا أن القضية طرحت بين السادات وبغين عند الزيارة الاخيرة لحيفا.

فأمن العرش، وردع الشعب، واحتواء الحركة الوطنية، هي الاهداف الاساسية للنظام. أما القضية الوطنية، وموقع المغرب، انما تعني، عنده، أوراقا للمساومة. وضم الداخل - رغم أنه لا يمكن الاعتراض عليه كاسترجاع للتراب ليس الا - ينبغي فهمه بمقتضيات الامن، في انتظار ابراز "تيريس الغربية" مرة أخرى، ورقة للمساومة، مع من يقبل أن يستلمها ثمنا في سوق النخاسة للوطن.

وان هذا الاسلوب في التعامل مع القضية الوطنية، هو السبب في العزلة الدولية التي يعيشها المغرب، عربيا، وافريقيا، ودوليا.

فأصدقاؤنا ينظرون للحركة الوطنية المغربية، نظرة اشفاق. ولاشك أن تقدير الحركة الوطنية، بالسماح لخطيئة النظام أن تقود حركة الوحدة الوطنية، وتسليمه، كذلك، دور المساومة مع الاستعمار، باسم التحرير، كان عملا خاطئا وخطيرا في نظري.

وكما ترين، فانه يصعب تسمية مثل هذه المعالجة دورا وطنيا قام به النظام، الذي خرب العمل الوطني سابقا، ومن الصعب التصور، أن بإمكانه انجاز عمل وطني، خصوصا،

وأن القضية، هي نفسها، لم يغيرها اليوم عن الامس، سوى أن الاستعمار استلم فيها دور الحكم، ليدبر الصراع بين الاشقاء في شكل بؤرة تعنيفة، حرصا على أن لا تكون بؤرة

ثورية وبوابة للمستقبل، لان ذلك سيكون على حساب حليفه، والمؤتمن على صيانة مصالحه الاساسية.

س: هل تعتقدون أن التطورات الحالية ستزيد من التلاحم بين المعارضة السياسية والنظام، أم على العكس؟ وما هي امكانيات نمو مد شعبي جديد في المغرب؟ واحتمالات القمع؟

ج: بالنسبة للنظام اذا كانت المعارضة تقليدية أو غير تقليدية، تعني وجهة نظر وتنظيم وتمثيل ولو جزء بسيط من المواطنين - حتى ولو كانوا بورجوازيين - فان الاعتراف بتمثيليتها والتعامل معها على هذا الاساس أمر مستحيل، فالأحرى القبول بالتلاحم معها. وضي للتذكير علامة تحت مستحيل.

ان ادراك هذه الحقيقة والقناعة بالتجربة التي مارستها الحركة الوطنية في علاقتها مع الحكم في هذا المجال، لا تخلو من عبرة. فكل التمزقات التي أصابت الحركة الوطنية تجد أسبابها في هذه الحقيقة، وفي استلهاهم العبرة منها. فالملك لا يرى في الحركة الوطنية غير وجه تزييني للخارج، ويلجأ إليها كلما حاصرت المشاكل الداخلية لامتناس الامرات، وواجهة صدامية، في المواجهة مع خصمه، وحتى ناموسا يكاد يكون خصوصية مغربية، ان النظام لا يكاد يخرج من أزماته ومن عزلته، حتى يتوجه بالقمع الى الحركة الوطنية، فعلى اثر أزمة ٢٣ مارس ٦٥ صفى الحساب معها باغتيال الشهيد المهدي بنبركة واعداد ١٤ مناضلا اتحاديا. وأيضا في ١٩٧٥ صفى الحساب معها في شخص الشهيد عمر بنجلون بعد اعدام ٢٢ مناضلا. هذا اذا كان صحيحا أن القمع توقف في أي لحظة من اللحظات. واختيار الملك المفضل أن تظل الساحة السياسية مرآة تنعكس عليها كل التحركات النضالية، ليتسنى له احصاء أنفاسها وتوفير امكانية خنقها في الوقت المناسب. بعد أن تعلم من التجربة، أن الخيار الآخر - القمع المستمر - يدفع التفاعل النضالي الى حيث يصعب التحكم في عواقبه. فالتعويم هو المسك لديه لاجتناب التراكم المؤدى للانفجار.

والمد الشعبي مرهون، بالقدرة على استخلاص الخلاصات الضرورية من الوضع الحالي، ومن الازمة الحالية وأبعادها، والمؤهلة تنظيميا، لنقل تصوراتها الى حيز الواقع. ومن المؤكد أن قيادة الحركة الوطنية

في وضعها الحالي لاتستطيع القيام سوى بدور "المباركة"، فهي غير قادرة على بلورة البديل، وبالتالي قيادته. لكن فسخ المجال لقواعد الحركة الوطنية المناضلة لبلورة طاقاتها النضالية، وكبح كل عوامل التآكل والاحتراق الداخلي، وعوامل الانحراف عن الخط الوطني التقدمي. آنذاك يمكن الطموح في اقامة جبهة وطنية توفر مناخا نضاليا يمكن الامل معه في تحقيق نهوض جماهيري ومد شعبي ايجابي. خاصة وأنه لم يعد أي أمل في متابعة تجربة "المسلسل الديموقراطي" وبالمقارنة في ما يجري في مصر السادات، يمكن الاستنتاج، أن ما بدأ به، هذا الاخير، باسم "الانفتاح الديموقراطي" انتهى باعتقال ومطاردة من دعاهم بالامس، وبالتالي فان ما كانت بدايته في مصر غير مستبعد أن يختم به في مغرب الحسن.

س: هل تتصورون أن انتقال بؤرة التوتر نحو الحدود الموريتانية المغربية يبعد خطر حرب شاملة بين المغرب والجزائر، أم أن هذه ما تزال متوقعة الحصول؟

ج: سأجيب باختصار عن هذا السؤال، بالظاهرة العامة التي تسود على الساحة العربية، وتتلخص في ظاهرتين:

١ - الكل مدرك أن الحرب ستسفر عن احدى النتيجتين، الانهزام أو الانتصار. والانظمة لا تحتمل الانتصار ولا الهزيمة، لان هذا، سيجعل من القوة التي حققت الانتصار أو كانت ضحية الهزيمة، تطالب بثمن هذا أو ذاك من قيادتها. ففي حالة الانتصار ومع المعنويات المرتفعة للجيش الظافر، سيؤدي به طموحه الى الاطاحة بقيادته استثمارا للانتصار. أما حالة الهزيمة فلن يكون رد الفعل سوى التمرد على نفس القيادة محملا اياها مسوءولية الهزيمة.

٢ - وفي مثل هذه الاوضاع فالبحت عن الضعيف لتحويل الصراع على حسابه، بهدف الاحتواء، أو المساومة، أو كبش الفداء.

الحالة الاولى هي حالة الوضع بين المغرب والجزائر.

والحالة الثانية هي حالة موريطانيا في الصراع.

ولذلك لا أعتقد أن الحرب بين قوتين متكافئتين، أما حالة الضعيف فتبقى

مرشحة للاحتتمالات الثلاث، وموريطانيا بدورها أمام هذه الحالة ستلتزم بالخلاص بالارتقاء أكثر في أحضان الاستعمار الذي سيوظف هذه الحالة بتوافق مع المواقع الموالية له في كل من افريقيا والوطن العربي.

س: ذكر لي عبدالرحيم بوعبيد أنكم ما تزالون في الاتحاد الاشتراكي؟ فما هو موقفكم من سياسة الحزب وما تقييكم لوضعه؟

دعيني، أولا وقبل كل شيء، أن أعرض عليك شريط الاحداث، كما هو: عندما رأى الاخوان، أن الظروف مواتية لاستئناف نشاط الحزب بعد أحداث ٣ مارس ١٩٧٣، خرج الاخ عبدالرحيم لباريس ليعرض الموقف كما يراه على اثر مقابلة شخصية مع الملك، وقع الاتفاق فيها على ما أذكر، على قضية الصحراء. وتم الاتصال بي في الجزائر، على أساس ضرورة اللقاء. اتفقتنا على تحديد موعد في مكان مناسب. حضرت الموعد، لكن الاتصال لم يتم لاسباب أجهلها لحد الساعة. وتقديرا مني لظروف الاخوان في المغرب، بعد أن علمت بتحضير المؤتمر، عن طريق الاخبار العامة، كتبت مذكرة وبعثتها لمسؤول الحزب قصد تبليغها. فوجئت أنها قوبلت بالتشكيك مما اضطرني لنشرها. المهم أنه قيل عن المؤتمر وقتها بأنه مجرد مؤتمر تحضيرى، وسيكون المؤتمر الحقيقي بعد تصفية الجو السياسي، وتحقيق العفو العام، يخرج فيه المعتقلون من السجن، ويدخل الموجودون بالمنفى في الخارج. وبحضور الجميع يمكن عقد المؤتمر الشرعي للحزب، ونناقش اختياراته، على ضوء المتغيرات التي جددت بالاستينات والسبعينات.

بعد خروج الشهيد عمر بنجلون لفرنسا عدة مرات، وللجزائر مرة، أكد على أنه لا يتصور، اعتبار ما تم في المؤتمر التحضيرى عملا يرقى لمستوى الهوية الحقيقية للحزب، ولا يمكن أن توضع استراتيجية حقيقية الا بالحوار مع كل المناضلين، وخاصة المؤتمسين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وأن ما وقع لا يعدو أن يكون فرصة للتحرك، ليس الا. بالمناسبة أبلغت رأيي في المخاطرة بابرار اسم عمر، والدفع به لواجهة الصدام، ووضعه مديرا للجريدة، ما دامت المرحلة مجرد مرحلة تكتيكية، ونبهت الى أن عمر باصراره على تجديد اختيارات الحزب، والتمسك بوحدة مناضليه، وهويته النضالية، عليه أن يحذر، فهو المستهدف أساسا.

والتقيت، بعدها، صدفه بمسؤول آخر أخبرني بضرورة إعطاء مهلة ستة أشهر لأرى النتيجة...

كما بعثت مجموعة من المناضلين برأيها من أجل تبليغه للمؤتمر، تجوهر الموضوع. طلبوا اللقاء مع مسؤول بباريس، أسمعهم كلاما غريبا. وقع لقاء آخر بالجزائر، وبدون سبب سمعوا كلاما، هو كسابقه بباريس أقرب للتهديد منه للحوار. ووقعت لقاءات بعد ذلك... وفي جميعها هناك حقيقة واحدة، حرصت على التأكيد عليها، تتلخص في: أن المشكل الذي أدى بالحزب الى عدة انتكاسات يتطلب إعادة النظر بالمراجعة النقدية لتجربة الحزب، تعمق اختياراته، والتركيز على الاطار التنظيمي بشكل يجعله في مستوى هذه الاختيارات.

ثم ان الاسلوب الذي عولجت به كل القضايا في مؤتمر ١٩٧٥، شككت في التراث النضالي للحزب، وفي اختياراته، وفي توضيحات كل المناضلين. وكذلك الامر، فيما يتعلق بعلاقة الحزب مع الحكم في معالجة قضية الصحراء، وانعكاس ذلك على مواقفنا المبدئية.

وفهمت أن الاخوان كانوا يسعون باستمرار لتقديم الموضوع على أنه مشكل شخصي، بينما الحقيقة والواقع تؤكد يوميا على أنه مشكل خط سياسي وقناعات ومبادئ. وجوهر هذه الحقيقة هو الذي أدى الى بلورة الصراع بين قيادة بادرت بخط سياسي جديد انبثق من خلال المؤتمر "الاستثنائي" وتيار قاعدي ما فتى يتشبث بقيم الحزب التقدمية واختياره الثوري الذي جسده كفاحات وتضحيات مناضليه وعلى رأسهم الشهيد المهدي بن بركة.

ويبدو واضحا، من خلال مجمل اللقاءات التي تمت أن المطلوب مني، بشكل أو بآخر، هو التزكية لاسلوب التشخيص، والمصادقة على ابلاغ المناضلين بالمغرب على أن الامور قد سويت باللقاء، وأن الثقة عادت لوضعها السابق، بينما السليم هو التعامل مع الحقائق بموضوعية، فالمفاهيم النضالية، والثقة في سلامتها يصورها معمعان النضال، وليس العكس.

كما استنتجت أنه علي أن أقدر وضعهم الداخلي، في عدم قدرتهم على طرح موقفي علنا، تحسبا لردود فعل الحكم، لانه، لازال

خاطره لم يطيب تجاهي، وفي انتظار ذلك، علي أن أتفهم الوضع. ولكن في نفس الوقت هناك هاجس عند بعض المسؤولين من غير الذين التقيت بهم، يواصلون العمل على قطع أية صلة تقديرية لي مع المناضلين، فالتصنيف جار على قدم وساق، وحرب الاشاعات، والتجريح حتى في شكل علني، على غرار ما جرى مؤخرا ببلجيكا، لا يهدأ حتى يبتدئ من جديد.

من جهتي سأحرص على القيام بما أعتقد أنه في مستوى تراثنا، ونضالنا، وأخلاقنا، وسأظل أميز بين عمل يفيد الساحة النضالية، ويساهم في الرفع من مستوى وعي المناضلين. ولم يسبق لي في حياتي أن مارست غير ذلك، بدأ من أزمة المقاومة مع الحزب، مروراً بموقفي المعروف من أسلوب المعالجة، - وليس القرار في حد ذاته - لمشكل ١٩٧٠ مع الاتحاد المغربي للشغل، وانتهاء بما يجري الان، ولكن سأظل أناضل في أن تكون الوحدة نضالية تقدمية، لا تقبل المهادة في تحقيق سيادة الشعب ولا تقبل المساومة في المبادئ ولا تهادن القوات الرجعية.

وسأفصح امتدادات الحكم داخل الاتحاد عن طريق البيروقراطيين والتقنوقراطيين وأفصح الخط الاحمر الذي وضعه الحكم داخل الحزب تصنيفا للمناضلين: صقورا وحمام.

سأقف ضد كل محاولة تقطع الحركة الاتحادية عن جذورها الشعبية، والنضالية، واختياراتها التقدمية، داعما الحوار على مستوى القواعد الشعبية، وعلى مستوى المنظمات الجماهيرية، وعلى مستوى الاحزاب لاقامة جبهة نضالية حقيقية قادرة على طرح البديل الشعبي للوضع وقادرة على فرضه، بالنضال وبالتعبئة.

كما ألتزم بعدم الانسياق وراء المعارك الجانبية، أو الانحراف عن جوهر المشكل، الى التشخيصات التي لا معنى لها، خصوصا مع من تجاوزت تجربتهم السياسية الثلاثينات.

س: ذكرت أن الصحراء قد أصبحت اليوم بؤرة تعفن بينما كان بالامكان جعلها قاعدة وطنية لتحرير المغرب ككل والمساهمة في طرح آفاق ثورية وحدوية للمغرب العربي، فكيف ترون ذلك؟

ج: كان النظام المغربي كعادته في كل الموقف، يقدر امكانية حلفائه وقدرتهم على الصمود لتأمين وجوده، والحيلولة دون استفادة الشعب من أشقائه وحلفائه، ومنع وعي، الشعب ومنظماته، بحجم ما يمثله المغرب كموقع، وامكانيات اقتصادية، ومركز حضاري، وثقل بشري، وقدرته على التحكم في هذه القدرات، وادارة الصراع، بتوجيه كل هذه العناصر كثقل يستطيع حسم الصراع لصالح سيادة الشعب.

ولا شك أن ذلك يتطلب إعادة طرح المشكل بشكل جذري يرجع الى الاسس التي شرحنا على ضوءها، التطورات التي قادت مشكلة الصحراء، لان يستلم فيها الاستعمار، دور الحكم.

ان شعار تقرير المصير الذي تم من خلاله اقتحام بوابة التحرير، وبوابة المستقبل، وبوابة وحدة المغرب العربي وبوابة لان تلعب الصحراء جسرا حضاريا نحو العمق الاقليمي، لا معنى له الا في اطار تقرير مصير الشعب ككل شمالا وجنوبا، هذا الشعب الذي هو في أمس الحاجة لتقرير مصيره من العبودية.

وان مثل هذه الخطوة كفيلة بأن تقودنا الى بوابة تاريخية تستحق كل التضحية، هي تقرير مصير كل المغرب العربي من الاستعمار، بعد انتزاع أهم وسائل العرقلة التي يستخدمها للحيلولة دون الوصول اليها، وأن من شأن ذلك أن يجعل كل الشعب الجزائري عمقا تحرريا لكل الشعب الذي يصبح تعداداه ما يقرب من خمسين مليون من السكان، بامكانيات متكاملة، وكلها في المستوى الاستراتيجي، بالمقاييس العالمية: الزراعة، البترول، الفوسفات، الموقع الجغرافي، الثقل الحضاري والبشري، وهي كما ترين، وسائل متنوعة ومتكاملة، كشرط يمكننا من استلام مكانتنا، ومن مركز قيادي، وبالحزام الحضاري الذي تملكه الحضارة العربية الاسلامية من الشرق الى الغرب، وبمفاتيح المحيطات من المضيق الى باب المندب.

يمكن أن تعتبري ذلك حلمًا، ولكنني أعتبر أننا نملك وسائل تحقيقه شرط أن نمتلك نظرة استراتيجية نستمد منها امكانياتنا المتوفرة تاريخيا وموضوعيا، ونقود بها خطواتنا نحو المستقبل المنسجم مع روح العصر التي تجاوز وحدة الاقاليم نحو وحدة القارات.

فالواقع يثبت اذن ، أن الصراع الاجتماعي ما بين المحظوظين الماسكين بزمam السلطة والتقرير ، والجماهير الشعبية المنتجة ، لايزيد الا احتدادا واحتداما .

يبقى اذان ، أن ادعاءات النظام بتحقيق "التعايش والتساكن ما بين المنتخبين والسلطة ، هو ادعاء صحيح لسبب واحد: وهو أن "المنتخبين" المعنيين بالامر ، أغلبيتهم هي صنيعه النظام ليس الا . . . وبالتالي ، فلا حاجة الى دعوتهم الى "التمازج" مع الدولة ، فهم جزء لا يتجزأ منها . جزء لا يتجزأ من الطبقة الاقطاعية البورجوازية السائدة ، وليسوا في أى حال من الاحوال ممثلي شعب راضخ ، ساكن ، متعايش مع مستغليه وجلاديه . . .

ان شعبنا لا يرضى القهر والاستغلال وهو مصمم على الكفاح والصمود ، حتى النصر .